



## مدير البريد السويدياء؛ السبب عدم وجود نظام أتمتة للعمل أخطاء «التأمين والمعاشات» تحيي موتى من المتقاعدين!

السويدياء - عبيد صيموعة

تسببت آلية عمل المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات بصرفها رواتب المتقاعدين المدنيين والعسكريين من خلال دفاتر القسائم السنوية بإرباك للمتقاعدين ولورثتهم على وجه الخصوص وأدت إلى التأخير في حصول الورثة على رواتبهم لأشهر عديدة وصلت إلى أكثر من ٩ أشهر.

ويؤكد أصحاب الشكاوى لـ«الوطن» وجود حالات لم توف المتقاعد سواء المدني منهم أو العسكري حيث وصلت دفاتر البعض منهم بآتمتة ما زالوا على قيد الحياة، إضافة إلى ورود أكثر من دفتر لاسم واحد وإعادة كثير من الدفاتر إلى جهة الصرف الأساسية من المصارف رغم اشتراك أصحابها بخدمة التوصيل إلى المنازل من مديرية البريد فضلاً عن التأخير في استلام الرواتب.

مدير البريد في السويداء وليد أبو شاهين أعاد أسباب المشكلة إلى عدم وجود نظام أتمتة للعمل، مبيناً بأن الدفاتر تحتاج للتدقيق سنوياً وإلى إعادة تدقيقها وإعادة تحديثها وطباعتها ما أدى إلى إرباك في العمل مقارنة بعمل التأمينات الاجتماعية التي قامت بعمليات أتمتة المعلومات وخاصة بما يتعلق بالمتقاعدين وربطها بشبكات حاسوبية مؤكداً أن الإرباك في العمل طال جميع الجهات المعنية بتسليم الرواتب التي كان لها النصيب الأكبر من المعاناة واضطرابها إلى فرز موظفين من قبلها لتدقيق الدفاتر والقسائم قبل القيام بتسليم الرواتب ما أدى إلى زيادة في الجهد والأبدي العاملة إضافة إلى زيادة التكلفة من طباعة وورق وغيرها.

وأوضح أبو شاهين أنه تم سابقاً اقتراح العمل بالآلية نفسها التي تنفذها التأمينات الاجتماعية من خلال الأتمتة، بدوره مصدر مطلع في فرع مؤسسة التأمين والمعاشات أكد لـ«الوطن» أنه تم سابقاً التواصل مع إدارة المصارف سواء العقارية والتجارية للسعي إلى توطين الرواتب للخروج من الإشكالية برمتها إلا أن رفض تلك المصارف لعمليات التوطين كان السبب الأبرز في حدوث جميع تلك الإشكاليات.

من جهتها أكدت إدارتنا المصرفية العقارية والتجارية في السويداء استحالة توطين الرواتب على الوضع الراهن بسبب الضغط الكبير على قاعدة البيانات في كلا المصرفين مؤكداً أن الخطأ الأساسي يكمن في تنظيم البيانات ورقياً من قبل المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات وما يؤكد ذلك الأخطاء الكثيرة الواردة في معاشات بعض المتقاعدين مع بداية العام الحالي ممن قاموا بتحويل رواتبهم إلى المصارف بعد أن تبنيت إعادتها إلى المؤسسة دون وجه حق.

## افتتاح ٣٠ مملأ في حرسا للحرف والمهن إبراهيم: فتح الطرقات بين بلدات الغوطة عند انتهاء الصيانات

عبد المنعم مسعود

المدينة إضافة إلى تخصيص ما يقارب ١٠٠ مليون ليرة للخدمات في المدينة.

وبين إبراهيم أن الأهالي طالبوا بحل مشاكل الصرف الصحي وتعزيل الأنهار، موضحاً أن المخطط التنظيمي يتم إنجازه وسيكون الأهالي مشاركين في وضعه من خلال الوحدة الإدارية التي ستبدي ملاحظاتها وموافقتها على المخطط قبل إقراره.

ووفقاً لإبراهيم فإن فتح الطرقات بين مدن الغوطة أولوية يتم العمل عليها من خلال إدراج هذه الطرق في خطة العام الحالي سواء بين عربين وحرسا أو بين حرسا ودوما وذلك من خلال العمل الجاري على صيانتها ضمن خطة هذا العام بما يؤمن انسيابية الحركة بين هذه البلدات.

بين إبراهيم أن عملية ترميم المنازل تتم وفقاً لأولويات وضعتها الحكومة وأن عملية التسجيل على الأضرار مستمرة ضمن جداول توافق عليها وتصورها وزارة الإدارة المحلية وبنسبة ٣٠ بالمئة من قيمة الأضرار.

وأشار المحافظ إلى السماح بالطوابق الإضافية في الشوارع العريضة في المخطط التنظيمي الحالي في مدينة حرسا، ففي بعضها طباقان وذلك للشوارع بعرض ١٦ متراً و٤ طوابق في الشوارع التي يصل عرضها إلى ٤٠ متراً.

وقال محافظ ريف دمشق علاء إبراهيم في تصريح لـ«الوطن»: إن الاجتثاث مع الأهالي والمنتخب التنفيذي للمدينة تطرق إلى واقع الخدمات وعدد من المشاكل التي يعاني منها أهالي المدينة، مبيناً أن اللقاء مع مختلف الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية يهدف لوضع حلول للمشاكل التي يعاني منها الأهالي من المياه إلى الكهرباء والخبز وغيرها، مؤكداً التوجه لمديرية كهرباء الريف لدراسة الشبكات الداخلية للمدينة وتنظيم التقنين، منوهاً بالموافقة على زيادة كمية الطحين للمخبز إضافة إلى زيادة كميات البرطبات التي تصل إلى

## بعد توقف سبع سنوات.. غداً تصل أول طائرة إلى مطار حلب الدولي حمود: يستقبل سنوياً ٢,٥ مليون مسافر والرحلات الداخلية والخارجية

محمود الصالح



كشف وزير النقل على حمود عن بدء حركة النقل الجوي من وإلى مطار حلب الدولي اعتباراً من صباح غد الأربعاء، لتؤم أول طائرة نقل مدنية المطار من دمشق إلى حلب، بعد أن توقفت حركة الطيران المدني من وإلى مطار حلب الدولي منذ تاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٥ بسبب حصار المجموعات الإرهابية لمدينة حلب وتهديدها لحركة الملاحة الجوية المدنية في المطار.

وأكد حمود لـ«الوطن»، أن مطار حلب الدولي الذي يؤمن الخدمة لأكثر من مليون ونصف المليون مسافر، لم يخرج من الخدمة لأنه كان ضمن حماية أبطال الجيش العربي السوري طوال فترة حصار حلب، منوهاً بأنه وبعد تحرير مدينة حلب في عام ٢٠١٦ قامت وزارة النقل من خلال مؤسساتها المعنية بإعادة تأهيل هذا المطار وفق الاحتياجات الضرورية، وبما يجعله على أهبة الاستعداد للعمل فور طرد المجموعات الإرهابية من المناطق التي تحيط بحلب، والتي كانت تشكل تهديداً للملاحة الجوية المدنية.

وأكد حمود أن إعادة الملاحة إلى مطار حلب الدولي لا يمكن صهرها في موضوع النقل الجوي وجوانبه الاقتصادية والخدمية، بل له منفعات سياسية واجتماعية، وقبل كل ذلك سيادية بالنسبة لجزء مهم من الوطن الغالي السوري.

وأشار الوزير إلى أن مطار حلب الدولي شهد قبل هذه الحرب على سورية تحديثاً وتطويراً

شمل مرافقه وتجهيزاته وأصبح مزوداً بأحدث التجهيزات والتقنيات من أرقى الشركات العالمية، منوهاً بأن هذه التجهيزات تؤمن سلامة الطيران وتخدم الملاحة الجوية وتسهل النقل الجوي وعمل شركات الطيران، مضيفاً: ومن المعروف أن سورية بموقعها الجغرافي بين أوروبا وآسيا تشكل نقطة ربط لخطوط وممرات وجوية لطائرات العبور، ومن المهم أن تكون التجهيزات الملاحية وفق أحدث التقنيات في عالم الطيران حيث تتوافر المشاريع والتجهيزات التي تخدم سلامة الطيران وتؤمن هبوط وإقلاع الطائرات بأمان وسلام من خلال

المارش الملاحى NDB الحديث المتطور، والنظام الملاحى DVOR الحديث والمتطور وكلاماً من التجهيزات التي تؤمن وصول أمن الطائرات إلى مطار حلب الدولي عبر أجهزة حديثة متصلة بالبرج إضافة إلى نظام اتصالات VHF الذي يؤمن الاتصالات بين جميع مطارات القطر وبين الطائرات وبرج المراقبة، ولقد إلى وجود نظام رادار حديث ومتطور يؤمن شبكة منظومة إدارية لجميع أجواء القطر، ونظام الهبوط الآلي ILS بمحطاته الثلاث وهو نظام حديث ومتطور، ومحطة أرصاد جوية أوتوماتيكية حديثة RVR تؤمن تزويد الطيارين

## معالجة نقص الكوادر.. اقترح بإحداث قسم متخصص بالأسمك والبيئة المائية ضمن الجامعات

فادي بك الشريف

صعوبات كبيرة واجهت قطاع الثروة السمكية لعدم توفر بعض التجهيزات اللازمة لعمل وسائل تربية وتفرخ الأسماك، والصيد الجائر والمخالف باستخدام وسائل غير مشروعة، وقلة الاستثمارات الموجهة في تربية الأسماك، وعزوف بعض المربين عن التربية نتيجة ارتفاع التكاليف، ناهيك عن عدم توفر معامل أعلاف متخصصة، وخروج عدد كبير من المزارع السمكية والمساحات المائية من الاستمرار نتيجة الأضرار، وقلة الخبرات الفنية في مجال التربية والتفرخ، وعدم التمكن من استقدام أنواع سمكية بحرية جديدة بسبب الحصار الاقتصادي.

مدير عام الهيئة العامة للثروة السمكية عبد اللطيف علي اقترح دعم وتشجيع البحوث العلمية في مجال الأسماك والأحياء المائية، ومنح قروض لمربي الأسماك بفوائد بسيطة، وتشجيع المستثمرين لإقامة معامل أعلاف خاصة بإنتاج أعلاف الأسماك، والتوجه نحو الاستزراع المكثف للأسماك ضمن الأقفص العامة في المياه العذبة والمالحة. وفي تصريح لـ«الوطن» بين على أن المؤسسة تبني المنتجات السمكية في صالاتها بأسعار مخفضة عن الأسواق، مشيراً إلى أنه بيع ٧٥ بالمئة من إنتاج الهيئة إلى المؤسسة السورية للتجارة وتم بيعه في صالاتها. كما أشار إلى ضرورة إحداث قسم متخصص للأسماك والبيئة المائية ضمن الجامعات السورية، علماً أنه تم اقتراح الأمر ضمن مصفوفة الهيئة، وتمت الموافقة عليها في رئاسة مجلس الوزراء، وبمضي ضرورة تأمين الكوادر من ذوي الاختصاص بالأسماك وإيفاء عدد من الطلاب للتخصص في مجال الأسماك لمصلحة الهيئة، ودعم المقننات العلمية لأصحاب المزارع المرخصة، وتسهيل الإجراءات للقطاع الخاص لإنشاء مزارع سمكية بحرية وعذبة.

في السياق، بلغ إنتاج الهيئة العام الماضي ١,٤ مليون إصبعية منها مليون إصبعية كارب، ٤٠٠ ألف إصبعية مشط بانواعه، كما تم استزراع ٣٥٧ ألف إصبعية منها ٣٢٦ ألف إصبعية كارب عام، ٦٠٠٠٠ إصبعية كارب عاشب و٢٩٥ ألف إصبعية مشط، موزعة على بحيرة سد ١٦ تشرين في اللاذقية وبحيرات قفطنة وسد الرستن بحمص، وسد الباسل بطرطوس وسدة سريبون باللاذقية، كما تم بيع ٤٦ ألف إصبعية للمربين المرخصين ومستثمري السدود حيث تمت تلبية جميع الطلبات المقدمة، وبلغت إيرادات الهيئة في العام الماضي ٣٢٠ مليون ليرة، مشيراً إلى وضع أسس وشروط عمل المراكب العاملة في المياه الإقليمية وذلك للعمل في المياه الدولية، على شكل مجموعات أو كراكب مرافقة بالتعاون مع المديرية العامة للملاحة، وتحليل ودراسة نتائج تجريبية الجرافى، والسماح لعمالة العاملة في المياه الدولية للعمل في المياه الإقليمية لفترة ٦ أشهر وشروط محددة، والقيام بتنفيذ من الصيد في المياه الداخلية من ١٥/٣ لغاية ٥/٣٠ للسماح للأسماك بالتكاثر والنمو.

## هل انتهى الخلاف بين عمال المرفأ والشركة الروسية؟ اتفاق يمنح العاملين في مرفأ طرطوس إجازة بلا أجر وعقوداً مع الشركة الروسية غير محددة المدة ويحافظ على كامل حقوقهم

طرطوس - هيثم يحيى محمد

وتعويضاتهم وغيرها من المزايا والأوضاع ورفع محضر نتائج عملها لبلدنا إلى اعتمادها كوثيقة أساسية في ضمان هذه الحقوق.

وأنجرت اللجنة عملها بعد عدة اجتماعات.. وأعلنت خلالها على العقد الموقع بين الشركة العامة لمرفأ طرطوس وشركة STG-E/ المحدودة المسؤولة لإدارة واستثمار مرفأ طرطوس والتصديق عليه بالقانون رقم ١٦/ تاريخ ٢٠١٩/٦/١٧، وعلى القوانين السورية ذات الصلة، وعلى كتاب رئاسة مجلس الوزراء المحال لوزير النقل والمضامن قرار المجلس بمنح العاملين في الشركة العامة لمرفأ طرطوس «دائمين ومتقاعدين» إجازة خاصة بلا أجر لمدة أطول من المدة المقررة في القانون الأساسي للعاملين في الدولة وبما يضمن تحقيق المصلحة العامة ومصحة العاملين في الشركة ولأسماها لجنة ضمان أجورهم وحقوقهم التقاعدية، وأطلقت أيضاً على البيود التي تضمنها مشروع عقد العمل الفردي غير المحدد المدة والمتفق عليه بين الطرفين.

وتوصلت اللجنة إلى عدة مقترحات تراها مناسبة لضمان حقوق العاملين، ففقما يخص العقد المقترح إبرامه مع العاملين بينت أن مشروع عقد العمل الفردي المنفق عليه لا يتعارض مع قانون العمل رقم ١٧/ لعام ٢٠١٠ كما أنه يحافظ على الحقوق التأمينية للعاملين وحقوقهم التقاعدية، ويعود لطرفي العقد إبراج ما يتفقان عليه من مزايا وأجور إضافية ومنها قيام الشركة المستمرة بدفع الحصص التأمينية عن العامل ورب العمل إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية إضافة إلى تسديد الضرائب المقررة على الأجور والتعويضات وقد وجدت اللجنة أن مشروع العقد المنفق عليه يحفظ حقوق العاملين

وبالإمكان اعتماده على أن يوقع على ثلاثة نسخ وتودع إحداها لدى فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بطرطوس. وفيما يخص الإجراءات المتعلقة بضمان حقوق العاملين بينت اللجنة أنه يتم منح العاملين «دائمين ومتقاعدين» إجازة بلا أجر لمدة ستة بغرض التعاقد مع الشركة المستمرة فقط على أن تجدد تلقائياً ستة فسنه «من الجهة صاحبة الصلاحية بالمتخ الخدمة المستمرة عند انتهاء خدماتهم العسكرية كما يعمل العاملون المرغوبون -رئيس وأعضاء مكتب نقابة عمال النقل البحري والجوي بطرطوس- معاملة العاملين على رأس عملهم.

وفي حال حصول خلاف بين العامل ورب العمل يتم حله ودياً بمشاركة التنظيم النقابي في مرفأ طرطوس وعند تعذر ذلك يتم اللجوء إلى محكمة البداية المدنية الناظرة بالقضايا العمالية في محافظة طرطوس وبما يتوافق مع القوانين والأنظمة النافذة. وأوصت اللجنة في ختام عملها بأن تعقد اجتماعات كلما دعت الحاجة الفعلية لدراسة أي حالات تظهر خلال تنفيذ العقد وترفع المقترحات المناسبة للمعالجة فيما يخص أوضاع العاملين، وفي حال صدور أي تشريع بتثبيت العمالة المؤقتة يتم تشغيل العاملين المؤقتين من الشركة العامة لمرفأ طرطوس المتقاعدين مع الشركة المستمرة بأحكامه من خلال إجراء تسوية لهم وبما يتوافق وأملاهم من خاضعين لأحكام المتقاعدين وفق الصك النموذجي الصادر بالقرار رقم ٩٠٣/ لعام ٢٠٠٥.

بالمعلم الشاق والخطر وفقاً للتعليمات الصادرة بهذا الخصوص. والتأكيد على أحكام الفقرة ٢/٢-٢/٦ الواردة بالعقد رقم ٢٢/ لعام ٢٠١٩ والمتضمنة الاستخدام من كل العمالة الموجودة حالياً في مرفأ طرطوس والحفاظ عليها وبالنسبة للعاملين الذين يؤدون الخدمة العسكرية «الزامية - احتياطية» يحتفظون بحقوقهم في إبرام العقود مع الشركة المستمرة عند انتهاء خدماتهم العسكرية كما يعمل العاملون المرغوبون -رئيس وأعضاء مكتب نقابة عمال النقل البحري والجوي بطرطوس- معاملة العاملين على رأس عملهم.

في حال حصول خلاف بين العامل ورب العمل يتم حله ودياً بمشاركة التنظيم النقابي في مرفأ طرطوس وعند تعذر ذلك يتم اللجوء إلى محكمة البداية المدنية الناظرة بالقضايا العمالية في محافظة طرطوس وبما يتوافق مع القوانين والأنظمة النافذة. وأوصت اللجنة في ختام عملها بأن تعقد اجتماعات كلما دعت الحاجة الفعلية لدراسة أي حالات تظهر خلال تنفيذ العقد وترفع المقترحات المناسبة للمعالجة فيما يخص أوضاع العاملين، وفي حال صدور أي تشريع بتثبيت العمالة المؤقتة يتم تشغيل العاملين المؤقتين من الشركة العامة لمرفأ طرطوس المتقاعدين مع الشركة المستمرة بأحكامه من خلال إجراء تسوية لهم وبما يتوافق وأملاهم من خاضعين لأحكام المتقاعدين وفق الصك النموذجي الصادر بالقرار رقم ٩٠٣/ لعام ٢٠٠٥.

كما أوصت بتعميم الحضر بعد اعتمادها من وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والمالية والنقل، ومن رئاسة الجهاز المركزي للرقابة